جامعة تكريت
كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية
المرحلة الرابعة / مادة جغرافية الخدمات
أستاذ المادة : م. د رويده فؤاد عبدالله
rfouad@tu.edu.iq

المشاكل المعيقة لتخطيط الخدمات

تواجه عملية تخطيط الخدمات باختلاف أنواعها بعض المشاكل المتباينة من خدمة معينة لأخرى ، إلا انه توجد عدداً من المشاكل المشتركة تتأثر بها غالبية أنواع الخدمات وبدرجات مختلفة ، لعل أهما ما يأتي :

١- خصائص التكوينات الصخرية لموقع الخدمات :

تعتمد عملية تخطيط الخدمات على إقامة مباني ومنشآت فوق وتحت سطح الأرض ، لذا يكون لنوع التكوينات السطحية وتحت السطحية الأثر الكبير في توفير تلك الخدمات ، فقد تكون تلك التكوينات الصخرية ملائمة وهذا ما يسهل عملية توفير الخدمات ، أو يكون العكس أي أن التكوينات الصخرية غير ملائمة وهو ما يعرقل توفير الخدمات ، وستكون عملية توفيرها مكلفة ، أو عملها غير كفء .

ومن المعلوم ان مطالب الخدمات تختلف من خدمة لأخرى ، فمباني المدارس والمستشفيات وبعض أنواع الخدمات الأخرى كالترفيهية تحتاج الى أرض صلبة ودرجة تحملها عالية لغرض إقامة مباني متعددة الطوابق ، فاذا كانت تكوينات الأرض رملية أو طينية هشة أو منسوب المياه الجوفية فيها مرتفع فإن ذلك سيعرقل إقامة هذه المباني لإيواء هذا النوع من الخدمات ، أو تزيد من تكاليف اقامتها . أما خدمات البنية التحتية من ماء صالح للشرب ومياه الصرف الصحي وكهرباء وهاتف ... الخ ، فإنها تتطلب تكوينات صخرية يسهل حفرها ولا تكن شديدة الصلابة فيصعب حفرها ، ولا ضعيفة التماسك فتسبب مشاكل للأنابيب والقنوات التي تمد في تلك التكوينات الصخرية ، كما يجب أن يكون منسوب المياه الجوفية منخفضاً أيضاً ، وتراجع نسبة الملوحة لأنها تؤدي الى تآكل الانابيب .

وعليه فان لنوع التكوينات الصخرية للموقع أثر كبير في تقديم الخدمات وكفاءتها.

٢- الخصائص الطبوغرافية لموقع الخدمات :

تتباين مواقع المدن من منطقة لأخرى ، فقد تكون في منطقة سهلية منبسطة أو منطقة هضبية قليلة التموج أو منطقة جبلية أو منطقة يقطعها عدة أودية ، وتعد الخصائص الطبوغرافية من العوامل المهيمنة في تخطيط الخدمات ، فكلما زادت المنطقة وعورة كلما واجهت عملية توفير الخدمات مشاكل كثيرة وقد تكون ذات تكاليف

باهضه ، وحتى ان توفرت تلك الخدمات قد تكون ذات كفاءة متدنية ، ويكون لنوع السفوح من حيث شدة انحدارها وطبيعة استقرارها الأثر الكبير في توفير تلك الخدمات .

ففي المناطق ذات السفوح الشديدة الانحدار وغير المستقرة ، أي تتعرض الى الانهيار والانزلاق ، ففي مثل تلك السفوح يكون توفير الخدمات مرتفع التكاليف ، أو قد يكون مستحيلاً سواء كان إقامة مباني أو مد شبكة أنابيب أو أي نشاط آخر ، وقد تعرضت العديد من الطرق وشبكات الكهرباء وانابيب المياه الواقعة على سفوح المنحدرات وأسفلها إلى اضرار بسبب عمليات زحف مكونات تلك السفوح أو انهيار أجزاءها العليا .

٣- المناخ السائد :

تختلف الظروف المناخية من مكان لآخر ، بعضها رطب والبعض الآخر جاف أو تكون حارة أو باردة أو معتدلة أو غزيرة الامطار أو تتساقط الثلوج بكميات كبيرة ومناطق تتعرض للأعاصير بصورة مستمرة ، كل ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار لتجاوز المشاكل الناتجة عن الظروف المناخية السائدة ، وقد تسبب تلك الظروف مشاكل مستمرة تعيق من كفاءة عمل بعض الخدمات مثل الحرارة والامطار الغزيرة والثلوج والاعاصير .

٤- الكوارث الطبيعية :

تتسبب الكوارث التي تضرب مناطق مختلفة من مدن العالم في آثار سلبية على الخدمات بكل أنواعها ، فقد تؤدي الزلازل الى تدمير المباني والمنشآت المقامة فوق وتحت سطح الأرض ، مما يتسبب في توقف تلك الخدمات ، وان عملية اعادتها ربما تبدأ من الصفر ، وكذلك الحال بالنسبة للفيضانات والبراكين ، وعليه يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تخطيط الخدمات نوع الكوارث السائدة بالمنطقة .

٥- ارتفاع الكثافة السكانية :

حيث تعتبر أحد العوامل التي تقيد من عملية تخطيط الخدمات ، حيث أن الدولة التي تعاني من ضخامة عدد السكان تلجأ إلى تغيير أهدافها التي تريد تحقيقها واستبدالها بأهداف أخرى أكثر إلحاحا أو قد يفرضها الواقع، وهذا يجعل من الصعب عليها تحقيق ما تنشده لكثرة عدد السكان.

٦- ضعف الخبرة التخطيطية :

من بين المشاكل التي تعيق عملية التخطيط للخدمات هو ضعف خبرة الجهاز الإداري أو السلطات المحلية ، حيث تحتاج عملية توفير أي نوع من الخدمات الى خبرة تخطيطية تستند الى معايير محددة تستخدمها الدول في توفير أي نوع من الخدمات ، فعندما تكون السلطات المحلية مفتقرة للمعرفة بتلك المعايير فان ذلك ينعكس سلباً على تخطيط وتوفير تلك الخدمة ، وستكون بصورة غير كفؤة ، ويترتب عليها كثير من المشاكل، فضلاً عن الجهل باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة منشآت الخدمات ومعالجة المشاكل التي تتعرض لها لضمان استمرار تلك الخدمة بصورة مرضية لجميع السكان .

٧- سوء الإدارة والتسيير :

تمثل إدارة الخدمات من الجوانب الأساسية لضمان كفاءتها وكفايتها ، كما أنها الركيزة الأساسية في توفير الخدمات والحد من مشاكلها ، فكثير من الدول تتوفر فيها كل الإمكانات المتاحة من أموال غير أن سوء الإدارة يكون العامل الأساسي في عدم توفير الخدمات بأنواعها بما ينسجم وحاجة السكان ، وعدم تطور أساليب توفيرها ومعالجة مشاكلها ، وهذا يعني أن تلك المشاكل لا تتعلق بغنى وفقر الدول بقدر ما تتعلق بطبيعة الإدارة المسئولة عن ذلك .

وقد يؤدي سوء الإدارة الى تعرض المنشآت الخاصة بالخدمات بكل أنواعها في بعض الدول الى إهمال من جميع النواحي مما يؤدي الى انخفاض كفاءتها وانخفاض عمرها الافتراضي ، فإهمال الأبنية أو الآلة دون صيانة وادامة كل فترة من الزمن يؤدي الى خرابها وتدميرها وانقراضها ، مما يعرض السكان الى معاناة كبيرة بسبب النقص في تلك الخدمات .

٨- ضعف التخصيصات المالية :

تكتسب الخدمات أهمية بالغة في حياة السكان ، فكلما تطورت زادت من رفاهيتهم وراحتهم ، وبما أن السكان هم المقصودين في عملية التخطيط ، لذلك لا بد من تخصيص مبالغ مالية كافية لغرض تلبية احتياجاتهم واشباع رغباتهم ، الا أنه وفي اغلب الدول النامية وحتى تلك الغنية بالموارد البترولية فهي تجهل هذه الحقيقة وتبذر ملايين الدولارات في مجالات لا أهمية لها وتهمل ما هو ضروري ، مما جعل قطاع

الخدمات يعاني من التخلف والتدهور ، يرافقه بذلك معاناة السكان في حرمانهم من بعض الأنواع من الخدمات وبدرجات متفاوتة ، وقد يظهر العكس فقد تكون دولة فقيرة لكنها تولي أهمية كبيرة للسكان وتعمل على توفير الراحة والرفاهية لهم .

٩- ثقافة المجتمع :

تنعكس آثار ثقافة المجتمع سلباً أو ايجاباً على نوع الخدمات وكفاءتها ، ففي الدول التي يكون سكانها على مستوى عال من الوعي والثقافة يشعر الساكن أن منشآت الخدمات من مباني ومعدات هي ملكه ولخدمته ، وأي ضرر يلحق بها تنعكس عليه وتقل كفاءة تلك الخدمة التي تقدم لهُ ، وعليه أن يحافظ عليها كما يحافظ على ممتلكات بيته ، أما في الدول المتخلفة فلا يوجد هذا الشعور لذا تتعرض المباني والمنشآت الى التخريب والعبث بمحتوياتها دون الشعور بالمسئولية من طرف السكان ، مما يجعل تلك الخدمات ضعيفة ويعاني السكان من مشاكل متعددة في توفير بعض الأنواع منها ، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية .

١٠- ضعف استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الخدمات :

ان التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم كان له الأثر الكبير في تحسين أداء الخدمات باستخدام التقنيات الحديثة في قطاع الخدمات سواء في مجال العمل أو الإدارة مثل البرمجيات المتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية أو استخدام الأجهزة الالكترونية ، الا أن العديد من الدول لم تعمل على تطوير أجهزتها الإدارية باستخدام تلك التقنيات مما جعلها تعاني من مشاكل كثيرة في توفير الخدمات لسكانها وفق المعايير المعمول بها .

١١- التوزيع اللاعقلاني لاستعمالات الأرض :

تعاني كثير من المدن من مشاكل تتعلق بتوزيع استعمالات الأرض الحضرية حيث لم تكن منسجمة مع المعطيات الطبيعية من مناخ وتضاريس ولا من حيث نوع الاستعمال ، اذ يوجد تداخل بين تلك الاستعمالات وتجاوزات تنعكس آثارها على عملية توفير الخدمات بأنواعها ، حيث تتواجد محلات الحدادة وغسل السيارات داخل المناطق السكنية ، علماً أن المحلات تحتاج الى طاقة كهربائية وماء تفوق حاجة المسكن ، فتكون تلك الحصة على حساب المنطقة السكنية ، إضافة الى ذلك الاضرار الأخرى كالضجيج والازعاج ... الخ .

١٢- النمو الحضري غير المتوازن :

تنمو المدن في اتجاهات مختلفة تبعاً لخصوصية الأرض المحيطة بها وما يتواجد بموضعها من معوقات طبيعية وبشرية تحول دون نمو عمراني في بعض الاتجاهات ، لذا تتخذ خطة المدينة شكلاً دائرياً أو مربعاً أو مستطيلاً أو حلقي ، وبعض المدن تنمو بشكل متواصل دون انقطاع ، والبعض الآخر تكون بشكل مشتت لوجود أودية وجبال واراضي منخفضة وطرق مرور سريعة وسكك حديدية .

كل ذلك له انعكاس مباشر على تخطيط وتوفير الخدمات ، حيث تعاني اطراف المدن من ضعف الخدمات وانعدام بعضها نهائياً ، مما يجعل مثل تلك المناطق طاردة للسكان ، وقد تكون بعض المدن مشتتة فيكون من الصعب توفير الخدمات لجميع السكان بشكل متساوي وعادل ، لذا تعاني المناطق المشتتة من ضعف الخدمات أو انعدامها مثل التعليم ، والصحة ، وشبكات الماء الصالح للشرب ، والصرف الصحي ... الخ .